المحاضرة الثالثة

الوقائع الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي

المحاضرة الثالثة:

الوقائع الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي

أولا: الاطار المفاهيمي للنظام الرأسمالي

I- مدلول الرأسمالية، إن أصل مصطلح الرأسمالية (Capitalism) مأخوذ من اللفظة اللاتينية (caput) ومعناها الرأس للدلالة على الأموال ومخازن البضائع وكذا المال الذي يحمل الفوائد. أما لفظة الرأسمالي فقد درج استعمالها منتصف القرن السابع عشر، لتدل على كون المرء رأسماليا (Capitalist). والرأسمالي هو الذي يستعمل مبلغا معينا من المال– سواء كان ماله الخاص أو قرض– كرأس مال لاستثماره في مشروع، عادة من خلال إنتاج أو تصنيع شيء ما بغرض تحقيق الربح. وهناك من يرى أنه إذا انتشر هذا السلوك الرأسمالي على نحو موسع وبشكل كاف في مجتمع ما، يتم استخدام مصطلح الرأسمالية للدلالة على نظام اجتماعي منظم ومتكامل رأسماليا. واصطلاح "الرأسمالية" كنظام أطلقه لأول مرة المفكر الاقتصادي الألماني[*](Werner Sombart) واستخدمه بشكل خاص خصوم هذا النظام من أنصار الاشتراكية لوصف الواقع الذي ينتقدونه.

2- أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي: يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على الأسس التالية:

2-1 الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج: يعطي النظام الرأسمالي الحرية الكاملة في تملك وسائل الإنتاج على اختلاف أنواعها ودون أيه حدود تذكر. هذه الملكية الخاصة تخوِّل لصاحبها حرية الاستعمال والاستغلال والتصرف بالطريقة التي تدر عليه أكبر عائد ممكن. فالأساس القانوني للنظام الرأسمالي يتمثل في قدسية حق التملك الخاص وحرية العلاقات التعاقدية ويتعين على الدولة حماية هذه القدسية وفرضها.

2-2 حافز الربح: الهدف الأساسي والمباشر لمن يتخذ قرار الإنتاج في النظام الرأسمالي هو تحقيق الحد الأقصى من الربح. والمنتج (الرأسمالي) في سعيه لتحقيق أقصى ربح – حسب منظري الرأسمالية - فإنه يحاول أن يقلل تكاليف الإنتاج إلى أدنى حد وهذا من شأنه أن يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد. كما أن دافع الربح هو الذي ينمي روح المخاطرة لديه، ويحفزه على تبني الابتكارات والتحسينات والتطوير المستمر في أساليب الإنتاج.

2-3 الحرية الاقتصادية: إن الحرية الاقتصادية ركيزة من ركائز النظام الرأسمالي إلى جانب الملكية الخاصة وحافز الربح. والمقصود بها عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ووفقا لهذه الركيزة، الأفراد لهم الحرية الكاملة في طرق استثمارهم للأموال، وفي إنتاجهم للسلع والخدمات، وفي تحديد الشروط التي يشترون على أساسها الآلات أو الموارد أو العمل. وبحسب سميث فإن المنتج(الرأسمالي) أعرف وأدرى بالاستخدام الأمثل لرأس المال الذي يمتلكه، ويرى أن تدخل الدولة في القرارات الاقتصادية للأفراد بدافع توجيه رؤوس الأموال إلى أفضل الفروع الإنتاجية أو أكثرها نفعا ليس له أي مبرر ومن شأنه أن يؤدي إلى ضرر كبير. ويدعم دفاعه عن الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة قائلا: "إن الدولة بحكم انتفاء المصلحة الشخصية تتصف بالإسراف والتبذير على عكس الأفراد، فالدولة إن كانت مخلصة في تدعيم الاقتصاد الوطني فما عليها إلا أن تحد من إسرافها وتبذيرها وتقتصد في نفقاتها تاركة للأفراد إدارة نشاطهم الاقتصادي

[*] **Werner Sombart** (1863–1941):مفكر اقتصادي ألماني وأحد أبرز الباحثين في العلوم الاجتماعية الأوروبية في الربع الأول من القرن العشرين. كان عمله الرئيسي "الرأسمالية الحديثة" عام 1902.

بما يتفق ومصالحهم الخاصة التي لابد أن تؤدي في النهاية في إطار مجتمع قائم على الحرية والمنافسة لما فيه خير المجتمع ورفاهيته".

كما أن مبدأ حرية الإنتاج يقابله مبدأ حرية الاستهلاك، بمعنى أن لكل فرد الحرية في التصرف في دخله وأمواله كما يشاء على حاجاته ورغباته. وعلى هذا الأساس تقوم الرأسمالية على ثلاث حريات: حرية التملك الاستغلال، الاستهلاك.

4-2 المنافسة: تنبع من قاعدة الحرية، فطالما يتمتع الأفراد بهذه الحرية في الميدان الاقتصادي فإنهم يتنافسون فيما بينهم من أجل تحقيق الكسب المادي بدافع من المصلحة الذاتية، فالمنتجون يتنافسون في زيادة الإنتاج وتحسينه واستخدام الموارد الاقتصادية بأفضل الطرق وأكثرها كفاءة، والسعي دائما إلى ابتكار أفضل أساليب الإنتاج وكسب الأسواق من أجل تصريف المنتجات وتحقيق أكبر أرباح ممكنة. والمستهلكون يتنافسون فيما بينهم للفوز بالسلع التي يحتاجون إليها. هذه المنافسة القائمة على عرض عدد كبير من المنتجين لسلعهم دون قيود أو شروط وطلب عدد كبير من المستهلكين للسلع دون قيود، هي الأساس الأول للسوق الحرة.

5-2 آلية السوق: السوق أو جهاز الثمن هو المنظم التلقائي لسلوك الأفراد كمنتجين ومستهلكين، دون الحاجة إلى تدخل الدولة، وهو الأداة التي تحقق التوازن بين العرض والطلب. فتتحدد الأسعار على نحو لا مركزي من خلال العلاقة التفاعلية بين البائع والمشتري، ولا تقتصر على السلع والخدمات وإنما تشمل الأجور أيضا.

ثانيا: نشأة النظام الرأسمالي و المراحل التاريخية لتطوره

تتفق كل الآراء أن النظام الاقتصادي الرأسمالي مر بحسب المنهج التاريخي بعدة مراحل تطورت خلالها وسائل الإنتاج والعلاقات بينها، وسيتم في هذا القسم التطرق لأهم المراحل التاريخية لتطور النظام الاقتصادي الرأسمالي، وبطبيعة الحال فإن مثل هذا التعرض لا يمكن أن يكون تفصيليا، وإنما الغرض منه هو إلقاء نظرة على الخطوط الرئيسية لأهم المراحل والتطورات التي عرفها النظام الاقتصادي الرأسمالي والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

I- نشأة النظام الاقتصادي الرأسمالي: يرجع معظم كتاب تاريخ الفكر الاقتصادي نشأة الرأسمالية إلى ما بعد العصور الوسطى، أي بنهاية القرن الخامس عشر. وقد ظهرت في انجلترا وبدأت تحديدا في الإنتاج الزراعي أي في نمط العلاقة بين ملاك الأرض ومستأجريها وزارعيها. ففي النظام الإقطاعي الذي كان سائدا في أوروبا خلال العصور الوسطى كانت الثروة مرتبطة بالهيمنة على الأرض الزراعية لا بملكية المال، والإنتاج ليس للسوق وإنما للاستهلاك من قبل المنتج (الفلاح القن) ومالك الأرض الذي يستخلص الفائض من المنتجات الزراعية ويستولي عليه بقوة سلطانه كصاحب للأرض. وفي أواخر القرن الخامس عشر بدأت علاقات السوق تحل محل العلاقات الإقطاعية وأصبح اللوردات هم أصحاب الأرض الزراعية ويعيشون على ريعها الذي يدفعه الفلاحون المستأجرون للأرض والذين يتنافسون في السوق على إيجارها، وزادت العمالة المأجورة لاستغلال الأرض وتحولت الأراضي إلى ممتلكات خاصة تباع وتشترى. وأدت المنافسة بين المزارعين إلى الابتكار والإبداع للحصول على محاصيل أكبر وأجود. وهكذا أصبحت الزراعة السوقية أو المنضوية ضمن آليات السوق البداية التي مهدت لظهور الرأسمالية.

وبذلك تراكم رأس المال بصورة تدريجية في أيدي التجار الذين يشترون المنتجات الزراعية من المزارعين ويبيعونها في الأسواق. وازداد نفوذهم واشتدت سطوتهم، فشرعوا من ثمّ في دعم الاكتشافات العلمية التي كانت ضرورية لبناء السفن المتطورة وآلة الحرب المدمرة وذلك للحصول على مزيد من الثروة والسلطة. ومن أهم ما ميز هذه الفترة:

الاكتشافات الجغرافية، التي بدأت قبيل انتهاء القرن الخامس عشر، حيث تمكن الأوروبيون من الوصول إلى الهند والعالم الجديد، حيث تم اكتشاف العالم الأمريكي عام 1492 وكذلك الطريق البحري إلى الهند عام 1498 مما أدى إلى نمو التجارة وثراء المشتغلين بها.

نشوء الدول الأوروبية الحديثة لقد كان نشوء هذه الدولأحد أسباب نمو الرأسمالية وتطورها، فقد تمت الوحدة الفرنسية في الفترة الممتدة بين (1485-1483)؛ وفي بريطانيا خلال الفترة(1785-1509)؛ أما في إسبانيا قامت سلطة الملوك الكاثوليك في عام 1469؛ وقد أدى ذلك إلى اضمحلال سلطة الأمراء الإقطاعيين والتغلب على سيطرة الكنيسة على جميع شؤون الحياة، واستطاعت عزلها خارج نظام الحكم. ولكن هذه الدول احتاجت لمؤسسات لتسيير شؤون الدولة كما احتاجت إلى جيوش لحمايتها والدفاع عن أراضيها، فكانت بحاجة إلى أموال كبيرة لتجسيد هذه المهمة. فتكاتفت مع التجار الذين وفروا لها الأموال، وكانت هي-الدولة الحديثة- أداة قوية لحماية مصالحهم وتنميتها.

النهضة الفكرية والعلمية والإصلاح الديني في أوروبا لقد كانت النهضة الأوروبية من أهم الأحداث التي أثرت في التطور السياسي والاقتصادي الأوروبي وساهمت في نمو الرأسمالية، ولقد كان لاتصال الغرب بالعالم العربي الإسلامي من خلال الحروب الصليبية في القرن الحادي عشر واستمرت حتى القرن الرابع عشر، وقبل ذلك في صقلية وإسبانيا أثرا واضحا في الحركة العلمية والفكرية لعصر النهضة التي شهدتها أوروبا على مشارف عصورها الحديثة. فقد قامت تلك الحركة على ترجمت مؤلفات الفلاسفة العرب والتراث اليوناني القديم الذي حفظه العرب باللغة العربية وزادوا عليه شروحهم الخاصة، كما كان العالم العربي آنذاك مكتبة عظيمة تضم التراث العالمي وإبداعات العصر الفريدة التي أنتجتها الحضارة العربية والإسلامية في مختلف مجالات العلوم: علم الجبر والهندسة، الطب والصيدلة، علم الفلك والفيزياء وغيرها. وتمت دراسة كل هذه العلوم بعقل متحرر من الدين وقيود الكنيسة، وكانت هذه الاستقلالية من الأسباب الرئيسية التي شجعت العلم على التطور بهدف تحقيق طموحات التوسع التجاري عبر تطوير تكنولوجيا السفن والإبحار، فضلا عن تطوير وسائل الملاحة وتكنولوجيا الإنتاج المختلفة، ومما لاشك فيه أن ذلك كله ساهم في ازدهار الأعمال الحرفية والصناعات اليدوية وحركة رأس المال والتجارة.

II- مراحل تطور النظام الرأسمالي: مرّ النظام الرأسمالي خلال تطوره بالمراحل التالية:

1.مرحلة الرأسمالية التجارية: وهي المرحلة الممتدة من منتصف القرن السادس عشر حتى الربع الأخير من القرن الثامن عشر، لقد ساهمت التطورات السابقة (نشوء الدول الحديثة، وانهيار النظام الإقطاعي، النهضة الأوروبية والكشوف الجغرافية) في بروز وتعزيز الرأسمالية التجارية في الحياة الاقتصادية الأوروبية وانتشارها نتيجة الدور الحاكم الذي لعبته التجارة، والتجار الذين لعبوا دورا فاعلا في تشجيع وتبني الاكتشافات الجغرافية وتراكم رأس المال التجاري نتيجة تجارتهم بالسلع الثمينة مع شعوب البحر المتوسط في الهند والصين. وهكذا سيطر رأس المال التجاري على أسواق العالم وتزايدت المبادلات التجارية في هذه المرحلة بهدف توفير المعادن النفيسة، فقد ساد الاعتقاد طوال هذه الفترة بأن ثروة البلاد تقاس بحجم ما تراكم في خزينتها من ذهب وفضة، وأن هذه الثروة هي الدعامة الأساسية ورمز قوة الدولة وتقدمها، لذلك ومن أجل زيادة حجم الثروة في كل بلد نادى التجاريون بان تأخذ الدولة العمل على تحقيق فائض تجاري وتحصل على قيمة هذاالفائض بالذهب والفضة من البلدان المدينة في الخارج. غير أنه إذا كان ذلك هو المبدأ العام الذي وجه سياسات البلدان في تلك الفترة فإن كل بلد طبق سياسة مختلفة عما طبقته البلدان الأخرى في سبيل تحقيق هذا المبدأ العام. ويمكن تمييز ثلاث اتجاهات في تطبيق السياسات التجارية ارتبطت بكل من اسبانيا والبرتغال، فرنسا ، وانجلترا.

السياسة المعدنية: لقد كان البرتغاليون والاسبان من أوائل البلدان الأوروبية التي استطاعت الحصول على الذهب الوارد من القارة الجديدة (أمريكا) نظرا لوجود مستعمرات لهما في أمريكا الجنوبية وقد عرفت هذه السياسة بالسياسة المعدنية لأنها تقوم على مبدأ الحصول على الذهب والفضة بطريق مباشر من خلال استغلال مناجم الذهب والفضة الموجودة في مستعمراتها في العالم الجديد.

السياسة الصناعية: أما فرنسا فقد انتهجت السياسة الصناعية، حيث اتجهت لزيادة الصادرات على الواردات على أن تكون الصادرات من المنتجات الصناعية وليس من المحاصيل الزراعية .

السياسة التجارية: انتهجت انجلترا السياسة التجارية التي اعتمدت على تطوير وتشجيع التجارة الخارجية للحصول على المعادن النفيسة عن طريق تصدير السلع المحلية إلى الخارج وتقديم الخدمات التجارية لباقي بلدان العالم مقابل الحصول على الذهب والفضة. وقد ساعد انجلترا في تنفيذ هذه السياسة أسطولها التجاري المتميز، كما أنشأت انجلترا لهذه الغاية شركات خاصة، لم تتدخل الحكومة في تكوينها وذلك بهدف تشجيع النشاط التجاري الذي يقدم خدمات لجميع بلدان العالم مقابل أجور تتقاضاها بالذهب والفضة مما يحقق لها فائضا في الميزان التجاري.

وقد استطاعت الرأسمالية التجارية بشركاتها العملاقة ومن خلال ما كونته من إمبراطوريات واسعة أن تكدس أرباحا ضخمة مكنت من تحقيق موازين تجارية مواتية(ذات فائض) للدول الأوروبية. وقد كانت تلك الأرباح والثروات الهائلة التي كونها التجار أحد المصادر الهامة للتراكم المبدئي لرأس المال في مرحلة الثورة الصناعية، حيث كان التجار الأغنياء الذين تراكمت لديهم رؤوس أموال ضخمة يبحثون عن مشروعات صناعية استثمارية جديدة من أجل تحقيق مزيد من الثروة بتصدير هذه المشروعات. وأدت التطورات العلمية والاختراعات الفنية إلى خروج الآلة التي تعمل بالبخار إلى الوجود، مما أدى إلى تحقق المشروعات الصناعية التي كان أصحاب رؤوس الأموال يبحثون عنها كمجالات جديدة للاستثمار.

2- مرحلة الرأسمالية الصناعية: وهي المرحلة الممتدة من الربع الأخير من القرن الثامن عشر إلى أواخر القرن التاسع عشر، تعرف هذه المرحلة بالرأسمالية الصناعية، حيث تطور الإنتاج الصناعي ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر، **فترة إعلان الثورة الصناعية الأولى** – يرى المؤرخون أن الثورة الصناعية الأولى بدأت رسميا في انجلترا عام 1760 عندما أُخْتُرِع المحرك البخاري - وهي تعني "الانتقال من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية عن طريق تحولات كيفية في فنون الإنتاج وطرق تنظيمه بالانتقال إلى نظام المصانع القائم على التقسيم الفني للعمل" مما أدى إلى بلورة علاقات الإنتاج في المجتمع الرأسمالي، أين يتركز الإنتاج الصناعي في عدد من المصانع التي يمتلكها أصحاب رؤوس الأموال، وتجمع كل منها عددا كبيرا من العمال يقومون بالإنتاج. وأدى نظام المصانع إلى زيادة نفوذ أصحاب رؤوس الأموال وسيطرتهم على معظم عوامل الإنتاج. كما أدى هذا التحول إلى خلق طبقة جديدة وهي طبقة المديرين لإدارة المشروعات فبدأت المشاريع في التوسع من أجل زيادة الأرباح.

وقد انعكست الثورة الصناعية على المواصلات فأصبحت القطارات بفضل المحرك البخاري (الذي يعمل بالفحم) وسيلة النقل الرئيسية. وفي عام 1778 دشنت اول سفينة تعمل بالبخار وبمرور السنوات حلت السفن التي تسير بالمحركات البخارية محل السفن الشراعية، وتوالت عمليات تطويرها حتى اصبحت أداة تجارية في أيدي الدول الكبرى ما أتاح الاتصال بأبعد المناطق وغزوها بالمنتجات الصناعية الجديدة. وبصفة عامة كانت انعكاسات الثورة الصناعية على الاقتصاد كبيرة جدا فقد أدت إلى ميكنة الزراعة والصناعة ورفع الانتاجية فيهما. كما شهدت هذه المرحلة أيضا

بداية تنظيم الاقتصاد العالمي لأول مرة في التاريخ، حيث كان المبدأ الأساسي هو التقسيم الدولي للعمل بين مجموعة صغيرة من البلدان الرأسمالية الصناعية في جانب، والبلدان الأخرى (المستعمرات في إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية) والتي كانت تعيش في مرحلة سابقة عن الرأسمالية في جانب آخر، فأصبحت مصدرا للمواد الخام التي تحتاجها المجموعة الأولى في صناعاتها، وسوقا للمنتجات الصناعية التي لا تستطيع إنتاجها بنفسها. وانتقلت رؤوس الأموال بحرية بين الدول في النطاق الذي يوفره الغطاء الذهبي الذي ازداد دوره في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين البلدان بدءا من عام 1870 وأصبح النظام النقدي المعمول به بعد أن زالت الصفة النقدية عن الفضة. وهكذا انكشف اتجاه واضح إلى تدويل الحياة الاقتصادية وزاد اعتماد الصناعة على الخارج، فقد أصبحت السوق المحلية أضيق من أن تفي باحتياجات تنمية الإنتاج فكان لابد من إدخال السوق الخارجية لتصبح امتدادا للسوق الداخلية. ومن ثمّ أخذت الرأسمالية على عاتقها عن طريق الصناعة الآلية إخراج عملية الإنتاج من حدود البلد الواحد إلى العالم كله. والواقع أن الرأسمالية منذ بدايتها، وهي تسعى لنقل أسلوب إنتاجها إلى خارج حدودها في نفس الوقت الذي كانت تسعى إلى مصادر المواد الأولية وأسواق لتصريف منتجاتها في الخارج. وذلك لأجل إدماج العالم كله في سوق رأسمالية عالمية واحدة.

المذهب الحر: كما غلب على هذه المرحلة **مذهب حرية التجارة وحياد المالية العامة** على الفكر الاقتصادي، بحيث كان تدخل الدولة محدودا في المجالات الاقتصادية. فالدولة بشكل عام دولة حارسة تؤمن الدفاع الأمن والعدالة، والسوق هو الذي يقوم بالدور الاقتصادي الرئيسي.

3- مرحلة الرأسمالية المالية، أواخر القرن التاسع عشر: أخذت الرأسمالية المالية في الظهور في بداية هذه المرحلة- نهاية القرن التاسع عشر-، حيث تزايد نشاط البنوك وتقديمها للائتمان الكبير لكبار الرأسماليين الصناعيين، وهكذا نشأت الصلة الوثيقة بين البنوك والصناعة، وتطورت العمليات لتكون النتيجة هي خضوع الرأس مال الصناعي للبنك واندماجه مع رأس المال المصرفي ليشكلا ما يسمى رأس المال المالي. وجرى التحول من سيطرة رأس المال بوجه عام إلى سيطرة رأس المال المالي، أي رأس المال الموجود تحت تصرف البنوك والذي يستخدمه رجال الصناعة. وهكذا كان رأس المال المالي المتركز بأيدي فئة قليلة يحصل على أرباحه من تأسيس المشروعات الإنتاجية وإقراض رجال الصناعة. ولكنه فيما بعد أخذ يكتسب طابعا ريعيا حيث صارت الرأسمالية المالية تحصل على أرباحها من توظيف رأس المال لا على استثماره، أي تحصل على الأرباح من الأوراق المالية المتداولة في الأسواق المالية لا على ربح المشروعات الإنتاجية.

كما شهدت بداية هذه المرحلة سباقا محموما بين البلدان الرأسمالية **(تنافس رأس المال البريطاني مع الرأس المال الفرنسي، وبروز الرأس المال الألماني)** للبحث عن مغانم جديدة في إفريقيا، آسيا وأمريكا الجنوبية واقتسامها لكن كان التقسيم غير متكافئ بين هذه القوى مما أشعل الصراع بينها وأدى إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى. إن هذا الصراع كان من أجل تحقيق الهيمنة الاقتصادية الدولية لأحد رؤوس الأموال(البريطاني، الفرنسي، أو الألماني) للتمكن من الاستفادة القصوى في علاقاته الدولية الاقتصادية والسياسية. ولقد كانت الهيمنة طوال القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى للرأس المال البريطاني حيث بدأت تلك الهيمنة من التفوق الاقتصادي النسبي وارتكزت على القوة العسكرية، كما استفادت من سيادة قاعدة الذهب في السوق الدولية التي كانت تعني إمكانية استبدال الذهب بالعملة الورقية محليا ودوليا في نفس الوقت، فجعلت من السوق الدولية امتداد للسوق البريطانية من حيث تسوية المدفوعات الدولية، ومكنت بريطانيا المتفوقة صناعيا من توسيع السوق لمنتجاتها الصناعية وجعلت من الجنيه الإسترليني العملة الرئيسية في العالم ومن مدينة لندن مركز السوق المالية.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر الرأس مال الأمريكي كرأس المال المهيمن على الاقتصاد الدولي ليحتل المكانة التي كان يحتلها رأس المال البريطاني. وبدأ رأس المال الأمريكي ينظر إلى عالم تزول منه العوائق ليكون سوقا دولية متسعة، ويكون له فيها حرية الحركة في الاستثمار خارج الولايات المتحدة الأمريكية وفي التجارة الدولية بين أرجاء الاقتصاد الرأسمالي الدولي.. (دويدار، 2007، صفحة 209)

وخلال ربع القرن التالي للحرب العالمية الثانية، عرفت البلدان الرأسمالية الصناعية الكبرى نموا اقتصاديا سريعا وثابتا نسبيا، كما غلب على هذه المرحلة **الفكر الكينزي والمالية العامة المتدخلة** على الفكر الاقتصادي، بحيث كان للدولة دور كبير في الاقتصاد في كافة الدول الرأسمالية الصناعية في تلك الفترة. واطلق على هذه الفترة بالعصر الذهبي للراسمالية. ولكن الأمر لم يستمر حيث بدأت **نهاية العصر الذهبي للرأسمالية مع بداية** السبعينيات، وبدأ طور جديد تميز بالهبوط في معدل نمو الاقتصاد العالمي وتنامي البطالة وارتفاع التضخم (الركود التضخمي)، والانفصال المتزايد للنقد والمال عن الاقتصاد الحقيقي.

وبنهاية العصر الذهبي للرأسمالية، بدأ الدور الاقتصادي للدولة في التقلص كنتيجة لفشل الكينزية في حل الركود التضخمي الذي طال أمده. ومنذ بداية الثمانينيات، حلت الليبرالية الجديدة محل الكينزية، لتصبح الموقف السياسي السائد في العالم الرأسمالي. فخفضت نفقات الدولة في الرفاه والتعليم والصحة كما خفضت الضرائب على الشركات الكبرى الرأسمالية، وتم تقليص عدد العاملين في قطاع الخدمات العامة، وتمت خصخصة المشاريع العامة، ورفعت القيود والقواعد المنظمة لإعادة إحياء السوق الحرة التنافسية في كل أنحاء العالم. (ألبريتن و وآخرون، 2001، صفحة 146) وقد تم تبني هذه السياسة في عهد الرئيس الأمريكي (Ronald Reagan)[*] عام1981 ورئيسة الوزراء البريطانية (Margaret Thatcher)[**] عام 1980، اللذين عمما هذه الرسالة في بلديهما، وحددا أهدافها الأساسية في: تدمير الاتحاد السوفيتي، فتح أسواق العالم أمام الرأس المال الأمريكي، إنشاء منظمة التجارة العالمية. وكانت خطوتهما الأولى هي رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبذلك رفعت كافة الحواجز في وجهها دخولا وخروجا، ثم تضاعف عدد الدول التي عمدت إلى إلغاء القيود والحواجز على حركة رؤوس الأموال.

4- مرحلة عولمة الرأسمالية: أثناء الفترة (1989-1991)، تخلى الاتحاد السوفيتي عن الاشتراكية فجأة وبدأ السعي لإقامة الرأسمالية بدلا منها. إن الزوال المفاجئ للنظام الاشتراكي المنافس جعل النظام الرأسمالي نظاما عالميا من الناحية الجغرافية. وفسر على نطاق واسع على أنه برهان ودليل واضح بأن أي شكل من أشكال تقييد الدولة للاقتصاد مصيره الفشل، وعمق إيمان الليبراليين الجدد بالفعالية الاقتصادية وبعقلانية نظام السوق الحرة التنافسي. وهكذا بعد زوال المعسكر الاشتراكي وانتهاج العديد من الدول الاشتراكية النظام الرأسمالي، برز بشكل واضح مصطلح العولمة كفكر وممارسة.كفكر لدعم السياسات الليبرالية الجديدة مثل رفع القيود عن حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال على المستويين المحلي والخارجي لتحقيق سوق رأسمالية أكثر انفتاحا. وعندما تم تبني هذه السياسات من قبل البلدان الرأسمالية والبلدان الاشتراكية –سابقا- وغيرها من البلدان النامية، وجرى تطبيقها على أرض الواقع، تحققت العولمة ليس فقط من خلال الانتشار الجغرافي للرأسمالية، بل من خلال الحد الذي اندمجت فيه الأنظمة الرأسمالية في العالم مع بعضها البعض من الناحية الاقتصادية. حيث تزايدت الروابط التجارية والمالية بين البلدان بصورة حادة وأصبح العالم مترابطا بشكل معقد.

[*] **Ronald Reagan** (1911-2004):شغل منصب الرئيس الأربعين للولايات المتحدة في الفترة من(1981 - 1989).

[**] **Margaret Thatcher** (1925-2013): أول امرأة شغلت منصب رئيسة الوزراء في بريطانيا وكان ذلك خلال الفترة (1979-1990).

ومن أهم السمات التي ميزت النظام الرأسمالي في هذه المرحلة وجعلته أكثر عولمة هي ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال أو كما أطلق عليها المؤرخون **الثورة الصناعية الثالثة** التي أحدثتها الحواسيب والرجال الآليين(الروبوتات) والأنترنت في الربع الأخير من القرن العشرين، وقد أسهمت هذه الثورة في احداث تغيير في جميع مناحي الحياة البشرية وفي مقدمتها الاقتصاد فقد أدى إدخال الحواسيب ةالروبوتات في مجال التصنيع إلى برمجة الآلة ورقمنتها (عمليات الأتمتة) ما ساهم في زيادة جودة المنتجات؛ ارتفاع الانتاجية نتيجة الابتكارات التكنولوجية المتواصلة دون انقطاع؛ توسع كبير في حجم المستهلكين بفضل انتشار الانترنت. ولعل أهم مايميز هذه الثورة العلمية هو السرعة الكبيرة في التحولات التي تشهدها، فهذه الثورة تتطور بشكل يفوق بمرات عدة التقدم الذي شهدته الثورات السابقة ما جعل البعض يقول أننا نعيش اليوم حلقة جديدة من سلسلة الثورات الصناعية هي **الثورة الصناعية الرابعة** التي انطلقت من الانجازات الكبيرةالتي حققتها الثورة الثالثة خاصة في شبكة الانترنت وطاقة المعالجة الهائلة والقدرة على تخزين المعلومات والامكانات غير المحدودة للوصول إلى المعرفة. ومن أهم سمات هذه الثورة التقدم الهائل في مجال الأنترنت والهندسة الوراثية، الذكاء الاصطناعي، أنترنت الأشياء، العملات الافتراضية، ابتكار الطابعات ثلاثية الأبعاد وغيرها...الخ

لقد أدى التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى حدوث ابتكارات مهمة ورئيسية في العديد من المجالات والميادين، و غيرت بشكل جذري طريقة الإنتاج التي أصبحت أكثر كفاءة في مجموعة واسعة من الصناعات، وحسنت من مستوى الخدمات، كالخدمات الصحية بفضل التكنولوجيا الطبية والصرف الصحي والنقل أيضا الذي عرف تغييرا كبيرا حيث أصبح السفر وشحن السلع يتم بسرعة وتكلفة أقل مقارنة بما كان عليه من قبل. وبالمثل استفادت الزراعة هي الأخرى من التقدم التكنولوجي، فبفضل التكنولوجيا الحيوية الزراعية تم تطوير محاصيل جديدة وممارسات زراعية جديدة أكثر فعالية وكفاءة. بفضل ثورة تكنولوجيا المعلومات دخلت الرأسمالية عصرا جديدا هو عصر المعرفة الذي يقوم على المعلومات والمعرفة كمورد رئيسي لثروة المجتمع، ثروة لا تنضب مادام العقل البشري قادر على الإبداع والابتكار. وهكذا أصبح التنافس العالمي يجري حول العلم والتكنولوجيا والابتكار، فهناك تنافس شديد بين العديد من الدول لتصبح الاقتصاد الأكثر تنافسية في مجال العلم والتكنولوجيا، وذلك من خلال تحفيز الاستثمار والإنفاق القوي على البحث والتطوير الموجه إلى توليد الابتكارات.